الأهرام

# خطاب مصر فى مجلس الأمن

بقية المنشور فى الصفحة الاولى

التى تمر هذه المنطقة. وان الفكرة التى طرأت فى القرن التاسع عشر لوصل البحر الابيض المتوسط بالبحر الاحمر بواسطة قناة قوبلت بتردد وتثبيط من بعض الدوائر وبشىء من المعارضة فى الدوائر الاخرى . وكان لدى مصر شعور بالخوف من ان يكون حفر القناة ضررا باحتلال مصر وبالتدخل فى شؤونها

### تغير موقف بريطانيا ومصر

ـ لقد كان لدى مصر الاتهام بان حفر القناة سيكون ضررا باحتلالها وبالتدخل فى شؤونها. وكانت بريطانيا فى بادىء الامر مهتمة بصفة خاصة بمعارضتها لحفر قناة السويس وانشاء شركة قناة السويس فيما بعد ولكن تلك المقاومة خفت حدتها نوعا ما بمرور الوقت . وبعد الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ وتوقيع الاتفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤ ، تغير موقف بريطانيا من مسألة قناة السويس من المعارضة الحادة الى التأييد كما تغير موقف مصر ايضا . فبعد تلطاوف التى سادتها اولا ، وبعد الاحجام ، اصبحت مصر تؤيد فكرة القناة تأييدا تاما ، نتيجة انها فحصت بعشرات الارواح من ضحاياها الذين قدموا ارواحهم فى حفر القناة كما قدمت المال والتشجيع والحماية ، وفوق كل شىء قدمت مصر كل ما فى وسعها حتى تضمن ان تظل القناة مفتوحة امام الملاحة الدولية. وهو عهد حافظت عليه مصر حتى هذه اللحظة

### محاولات لانتزاع القناة

ولكن جزاء مصر مقابل ذلك كان شيئا مختلفا تماما الاختلاف ، فان شركة قناة السويس السابقة قد اقتسمت جزءا كبيرا من دخل القناة

ثم تساءل الدكتور فوزى عما اذا كانت لدى فرنسا وبريطانيا اتفاقات ودية جديدة بشأن شركة قناة السويس حتى قرار الاتفاق الودى السابق ، واستطرد قائلا : ان اغراض هذا الاتفاق الودى الجديد تستهدف بلا شك الى ان تنزع القناة من مصر لاى شخص او جماعة ايا كان هذا الشخص او الجماعة ، لحرمان مصر من حقوقها

### غرض مصر لحل المسألة

واضاف الدكتور فوزى قائلا : اود الان ان اتوسع قليلا فى بعض المسائل التى اشرت اليها من قبل .

لقد اعيد المجلس بناء الى الوقت الذى اعلنت فيه مصر تأميم شركة قناة السويس ، اذ بينا حكومة مصر عن استعدادها لان تقدم لحملة الاسهم فى هذه الشركة تعويضات عادلة كاملة . واعلن فى ذلك الوقت ايضا ان هذا التعويض سيكون وفقا لسعر السوق يوم ٢٦ يوليو وهو اليوم السابق لاعلان التأميم ، وان سبب اختيار هذا التاريخ واضح . واكثر من ذلك فانى ارغب ان اعلن هنا ـ بالنيابة عن حكومتى ـ ان مصر ستكون مستعدة كحل اخير لدفع التعويضات على اساس متوسط سعر الاسهم فى السنوات الخمس السابقة للتأميم واذا لم يتم الاتفاق على هذا الاساس فان الحكومة المصرية تكون مستعدة لقبول التحكيم بل ان الحكومة المصرية قدمت عروضا كثيرة لحل هذه المشكلة حلا سلميا . واننى ليسعدنى بان اذكر لكم بعض هذه العروض

### مؤتمر لتعديل اتفاق ١٨٨٨

ففى الثانى عشر من شهر اغسطس الماضى اصدرت الحكومة المصرية تصريحا ذكرت فيه انها فاقدة العزم على الا تدخر وسعا فى صيانة السلام العالمى ، وتمسكا بميثاق الامم المتحدة وقرارات مؤتمر باندونج التى توصى بايجاد حلول سلمية للمسائل المختلف عليها ، ولذلك فهى على استعداد لعقد مؤتمر يتألف من الدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ ، وغيرها من الدول التى تستخدم القناة ، لاعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية ، والبحث فى توسيع اتفاقية جديدة بين جميع هذه الدول ، تؤكد فيها وتضمن حرية الملاحة فى القناة ، وتسجل هذه الاتفاقية فى الامم المتحدة وتنشر بين دول الامم المتحدة ، وان يظل الباب مفتوحا لانضمام دول اخرى الى هذه الاتفاقية كلما طلب ذلك .

### مذكرة مصر للامم المتحدة

وفى اليوم العاشر من شهر سبتمبر الماضى بعثت مصر الى السكرتير العام للامم المتحدة مذكرة قالت فيها :

اولا ـ ان حكومة مصر ترى من الضرورى دعوة الدول التى وافقت على استعدادها لعقد مؤتمر من الدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ لاعادة النظر فى تأييد وضمان حرية الملاحة فى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

لقد اجتمع المجلس بعد ان الوقت الذى اعلنت فيه مصر تاميم شركة قناة السويس ، اجريت حكومة مصر عن استعدادها لان تقدم لحملة الاسهم فى هذه الشركة تعويضات عادلة كاملة . واعلن فى ذلك الوقت ايضا ان هذا التعويض سيكون وفقا لسعر السوق يوم ٢٦ يوليو وهو اليوم السابق لاعلان التاميم ، وان سبب اختيار هذا التاريخ واضح . واكثر من ذلك فانى ارغب ان اعلن هنا ـ بالنيابة عن حكومتى ـ ان مصر ستكون مستعدة كمثل اخر لدفع التعويضات على اساس متوسط سعر الاسهم فى السنوات الخمس السابقة للتاميم واذا لم يتم الاتفاق على هذا الاساس فان الحكومة المصرية تكون مستعدة لقبول التحكيم بل ان الحكومة المصرية قدمت عروضا كثيرة لحل هذه المشكلة حلا سلميا . واننى ليسعدنى بان اذكر لكم بعض هذه العروض

مؤتمر لتعديل اتفاق ١٨٨٨

فى الثانى عشر من شهر اغسطس الماضى اصدرت الحكومة المصرية تصريحا ذكرت فيه انها عاقدة العزم على الا تدخر وسعا فى صيانة السلام العالمى ، وتمسكها بميثاق الامم المتحدة وقرارات مؤتمر باندونج التى توصى بايجاد حلول سلمية للمسائل المختلف عليها ، ولذلك فهى على استعداد لعقد مؤتمر يتألف من الدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ ، وغيرها من الدول التى تستخدم القناة ، لاعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية ، والبحث فى توقيع اتفاقية جديدة بين جميع هذه الدول ، تؤكد فيها وتضمن حرية الملاحة فى القناة ، وتسجل هذه الاتفاقية فى الامم المتحدة وتنشر بين دول الامم المتحدة ، وان يظل الباب مفتوحا لانضمام دول اخرى الى هذه الاتفاقية كلما طلب ذلك .

مذكرة مصر للامم المتحدة

وفى اليوم العاشر من شهر سبتمبر الماضى بعثت مصر الى السكرتير العام للامم المتحدة مذكرة قالت فيها :

اولا ـ ان حكومة مصر ترى من الضرورى دعوة الدول التى وافقت على استعدادها لعقد مؤتمر من الدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ لاعادة النظر فى تأييد وضمان حرية الملاحة فى القناة وتوقيع اتفاقية لهذا الغرض

ثانيا ـ ان مصر ترغب الان فى ان تعلن انها تعتقد انه من الممكن ـ دون المساس بحقها فى السيادة ـ الوصول الى حل للمسائل الاتية :

ا ـ ضمان حرية الملاحة فى القناة وسلامتها .

ب ـ صيانة القناة وتحسينها حتى تستطيع ان تواجه التقدم الحديث فى الملاحة

جـ ـ فرض رسوم عادلة .

وهذه بالطبع مسائل تهم الدول المستخدمة للقناة كما تهم مصر كدولة ذات سيادة

وان حكومة مصر تعتقد انه من الممكن حل هذه المسائل كلها بالتفاوض السلمى

هيئة للمفاوضة

ثالثا ـ لكى تحقق هذا الغرض تقترح حكومة مصر انشاء هيئة للمفاوضة تمثل مختلف وجهات النظر التى اعلنتها الدول التى تستخدم القناة وان تجرى مداولات لتحديد موعد انعقاد هذه الهيئة ومكانها وان يرفق هذا الاقتراح حال دون اعادة النظر فى اتفاقية ١٨٨٨

رابعا ـ تأسف الحكومة المصرية لما قامت به الحكومتان البريطانية والفرنسية من استعراضات لقواتهما الحربية ضد مصر ، وما قامتا به من محاولات لتعطيل الملاحة فى القناة وذلك بسحب الطيارين الذين والرشدين من العمل فى قناة السويس وبالرغم من ذلك فان الحكومة المصرية قد تذرعت بالصبر وعقدت العزم على ان تظل القناة مفتوحة للملاحة .

خامسا ـ ان مصر اذ تعلن اقتناعها بانه من الممكن الوصول الى حل سلمى واقتراحها لاجراء مفاوضات فانها ترغب فى ان تعلن بوضوح انها لاتريد الاعتداء على سيادة احد وانها لن تمارس اى تفرقة او تمييز بين الدول المستخدمة للقناة وانها لم تركب ولا تعمل اية نوايا عدوانية ضد احد ، ولم تركب قبلا بعد انتهاء السلام او خرقا لاى معاهدة ، وانها عاقدة العزم على مواصلة العمل للوصول الى تسوية وفقا لروح ميثاق الامم المتحدة ونصوصه

استمرار الملاحة فى القناة

وفى الوقت نفسه فان الملاحة فى القناة تجرى بكل دقة وكفاية ، برغم اعمال التخريب التى عمدت اليها الحكومتان الفرنسية والبريطانية ، بالاشتراك مع شركة القناة السابقة ، والتى شملت الامتناع عن دفع رسوم المرور للهيئة المصرية وسحب الرشدين الاجانب

نجاح الرشدين الجدد

وعندما ترك الرشدون الانجليز والفرنسيون قناة السويس ، بذلت جهود مضنية اسفرت عن نجاح باهر لاستخدام مرشدين جدد . فبدلا من الرشدين الذين كانوا قبل التاميم مائتين وخمسة ، اصبح لدينا ١٨٨ ، منهم ثمانون مرشدا مصريا ، و ٢٤ يونانيا ، و ١٤ ألمانيا ، و ٧ ايطاليين ، و ٥ نرويجيين ، و ١١

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

يوغوسلافيا ، وعشرة امريكيين ، و٣ اسبانيين و ١١ بولنديا ، و ٧ سويديين و ٢ هولنديين و ١٦ روسيا ، و ٢ رومانيين ، ومرشد واحد من كل من المجر وجنوب افريقيا .

وان الحقيقة الراسخة الآن هي انه خلال الثلاثة وسبعين يوما ، التي مضت منذ اعلان تاميم شركة قناة السويس ، عبرت القناة آلاف سفينة في امن وسلامة وبكفاءة ودون ادنى تاخير .

يتحدى حق مصر ...

ان حكومتي بريطانيا وفرنسا تزعمان ان الحكومة المصرية معرض السلام الدولي للخطر، بل يبدو ان الحكومتين تتحديان حق مصر فيما يسمونه عملا فرديا في تاميم شركة قناة السويس ، وهو تحد لم يخطر لهما على بال الا الان ، بعد ان مضى وقت كاف على مسالة قناة السويس .

مسئولية تهديد السلام

اما القول بان ثمة خطرا يهدد السلام والامن الدولي ، فهذا امر لا اعترض عليه ، فلو لم يوجد هذا الخطر لما عرضت المسالة على مجلس الامن ، ولما جلسنا هنا الان حول هذه المنضدة والواقع ان جدول اعمال المجلس يتضمن امرا واحدا هو بحث ذلك الخطر الذي يهدد السلام والامن الدولي . وسيتطلب هذا بالطبع ان نحدد منبع هذا الخطر ومن المسئول عنه فعلا لا وهما ، وما الذي يجب ان نفعله ؟

التاميم حق لكل دولة مستقلة ...

وقال الدكتور فوزي انه يود قبل ان يعالج هذه المسالة ان يقول بعض كلمات عن موقف كل من بريطانيا وفرنسا تجاه مسالة قناة السويس . ثم قال : ان الحكومة المصرية بتاميمها شركة القناة قد تصرفت بما يتفق مع حقوقها المعترف بها كدولة مستقلة ذات سيادة . ولا ريب في ان لكل دولة مستقلة الحق في تاميم اي هيئة تخضع لسيادتها ، وذلك لان اغراض الانتفاع الوطني في الوقت الحاضر لها مبادىء ثابتة في القانون الدولي ، نجد مظهرا لها في قيام الدولة التي وافقت عليها الجهات القانونية دوليا ومحليا . وان الامم المتحدة قد اعترفت باهمية حق التاميم ، وقرارها رقم ١٢٦٢٦ بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ قررت فيه الجمعية العمومية حق الشعوب في استخدام موارد ثرواتها ، وذلك طبقا لسيادتها ومبادىء ميثاق الامم المتحدة . كما قررت الجمعية ان تمتنع جميع الدول عن الاعمال المباشرة او غير المباشرة التي تهدف الى تعطيل اعمال السيادة لكل دولة ، وذلك طبقا لمصالحها العليا .

الشركة المؤممة مصرية

وعلى فقال : ان شركة القناة المؤممة كانت شركة مصرية ، منحت امتياز تكوينها من الحكومة المصرية ، وظلت لمدى ٩٩ عاما . والمادة ١٦ من الاتفاق الذي عقد بين الحكومة المصرية وشركة القناة في سنة ١٨٦٦ تنص على ان الشركة الدولية لقناة السويس شركة مصرية تخضع للقوانين ، والمهام التي يعهد بها الى الشركة . كما ان حكومة بريطانيا نفسها اعترفت بهذه الحقيقة ودافعت من وجهة النظر هذه امام المحاكم المختلطة .

بيان مندوب بريطانيا

وعلى الدكتور محمود فوزي فقال : ان ممثل بريطانيا اكد في المذكرة التي قدمها الى المحكمة المختلطة سنة ١٩٣٩ البيان التالي :

دليل من فمك ...

شركة قناة السويس في شخصية قانونية طبقا للقانون المصري بوجنسيتها وشخصيتها مصرية بحت . ولذلك فهي تخضع للقانون المصري . وانه نظرا لان الشركة سميت شركة قناة السويس البحرية الدولية ، فان هذه التسمية ليست لها اي اهمية قانونية ، ولا يمكن ان تغير من طبيعة الشركة . ولا شك في ان هذه تسمية لا يمكن ان تحرم الشركة من جنسيتها المصرية ، فالشركة مصرية طبقا لمبادىء القانون الموضوعة ، خصوصا القانون الدولي والمبادىء التي قامت عليها الشركة . والشركة مصرية لانها منحت امتيازا لاستغلال رؤوس الاموال المصرية ، ولان المركز القانوني لها يقع في مصر .

مصرية وليست مصرية !

ومن المغالطات القانونية ان تعتبر الشركة في نفس الوقت مصرية وليست مصرية دون ان تكون دولية

وهذا التصريح يتعارض مع المبادىء القانونية ، فضلا عن ان الشخصية المصرية لشركة قناة السويس قد اعترفت بها المحاكم المختلطة في مصر ، في القضايا التي عرضت عليها في اعوام ١٩٢٥ و١٩٣١ و١٩٤٢

شركة اهلية عامة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

شركة اهلية دائمة

ويلاحظ ان النص التركي للفرمان الذي صدر بتكوين الشركة لاستخدم كلمة «دولية» والترجمة الصحيحة لاسم الشركة طبقا للاصل التركي هو « شركة اهلية دائمة» وكلمة «دولية» ليست لها اي صفة قانونية محددة ، وليست لها اية اهمية قانونية وان مصر عندما قامت بتأميس شركة قناة السويس التي هي شركة مصرية تخضع للقانون المصري ، لم تطرق اتفاقية ١٨٨٨ باي حال من الاحوال ، وهي الاتفاقية التي تضمن حرية المرور في قناة السويس.

حرية الملاحة والرسوم

وان حرية الملاحة في القناة وادارتها قد اسيء تفسيرها عن عمد ، وقد قيل ان الامتياز الذي منح للشركة العمل اتفاقية ١٨٨٨، هذا الامتياز له صفة تاريخية وقال الدكتور فوزي: ان الشركة تأسست بناء على تصريح من الحكومة المصرية وعلى القناة عبر خضوعها للقوانين المصرية . وان التكليف الذي عهدت به مصر الى الشركة لحفر القناة والاراضي المصرية صحبه اعلان من الحكومة المصرية يتضمن ان القناة ستظل دائما مفتوحة لمرور السفن من جميع الدول دون اي تمييز او تفرقة قائمة على الجنسية كما شمل نظام دفع رسوم المرور والقوانين الخاصة بذلك.

في السلم والحرب

وان الاساس الذي قامت عليه الاتفاقيات المعاهدات البحرية في ذلك الوقت اي منتصف الثمانينيات والتسعينيات في سنة ١٨٨١ قامت على اساس التسامح دون اية قيود دولية ، وان اتفاقية ١٨٨٨ قد وضعت نظاما معينا يهدف الى حرية الملاحة في القناة في كل وقت لجميع الدول وان الاتفاقية قد اكملت النظام الذي تقوم عليه الملاحة في القناة طبقا للفرمان الذي اصدره الامتياز سنة ١٨٦٦.

وهي قد اكملت هذا النظام بالنص على ان القناة حرة في وقت الحرب والسلم معا لكل سفينة دون تمييز او تفرقة.

ثانيا ـ بتقرير بعض التعهدات من جانب الطرفين مثل عدم التدخل في حرية المرور في القناة في وقت الحرب كما هو في وقت السلم وعدم التدخل مطلقا في امن القناة وعدم تعريض الملاحة فيها لاي تعطيل .

وان اتفاقية سنة ١٨٨٨ قد نصت صراحة على هذا الامتياز بطريقة اولى ، ولكن ذلك لا يعني ان الاتفاقية تبقى بعيدة عن الامتياز ، وانما تعني ببساطة ان الاتفاقية قد نقلت الامتياز التاريخي الى صورة كاملة .

كما انها وضعت نظاما محددا قائما على التساوي ، وعلى اعلان من جانب واحد وهو مصر

وهذا التصريح الذي اكد حرية المرور في القناة قد نعى عليه في المادة ١٢ من فرمان سنة ١٨٨٩، عند منح الشركة امتياز ادارة القناة معدودة .

كما انه المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٨٨٨ التي تنص على ان الطرفين المتعاقدين اتفاقي ان الاتفاق الناتج من الاتفاقية لن يكون محددا بانتهاء مدة امتياز شركة قناة السويس .

اساس في عاجل

وقال الدكتور فوزي : ان اي تفسير للامتياز الممنوح للشركة يلزم مصر بالتزامات دولية بشأن بقاء الشركة حتى انتهاء مدة الامتياز الممنوح لها هو اساس في عاجل بالغرة

ويشير هذا بجلاء عند قراءة تقرير اللورد كرومر الذي انتهى بعقد اتفاقية سنة ١٩٠٤.

اشارة الى البادىء

واضاف وزير الخارجية يقول : ان شركة قناة السويس لم تكن جزءا من النظام الذي تناولته اتفاقية سنة ١٨٨٨ ، ان الاشارة في الاتفاقية الى فرمان تكوين الشركة اشارة الى البادىء التي اكدت حرية المرور في القناة ، خصوصا المادة ١٢ في فرمان سنة ١٨٨٩

وقد يجرد التفكير في احتمال الاشارة الى اتفاقية سنة ١٨٨٨ ـ على انها تشمل امتياز القناة نفسه ـ فان النتيجة الوحيدة المحتملة هو ان الاتفاقية قد تناولت حقيقة واحدة ، وهي ان شركة قناة السويس كانت وقت ما مشغولة في ادارة القناة طبقا للامتيازات الممنوحة من الحكومة المصرية .. ولكن لا يستطيع ذلك استنتاج ان هذه الشركة في شركة مصرية يلزم ان تقوم بادارة القناة طوال فترة الامتياز الممنوحة لها. وان اتفاقية سنة ١٨٨٨ قد تضمنت الامتياز فالواضح هنا الامتياز من صنع البشر

وان الاشارة الى الامتياز في اتفاقية ١٨٨٨ لا تغير من صبغته ، ولا يؤدي الى ان اتفاقية صبغة دولية بوساطة الشركة طبقا للامتياز الممنوح لها ، بل هو احد اسس النظام الذي ينبغي وضعه في اعتبارات واضحة

امر داخلي يخص مصر

وان التقليل او التحديد من حقوق مصر في السيادة على قناة السويس كان ينبغي ان يكون منصوصا عليه في الاتفاقية وان الوضع القانوني للموقف يتلخص في ان شركة قناة السويس شركة مصرية تخضع للقانون المصري ومصر تمارس حقوقها في السيادة على اراضيها وحكومة مصر قد منحت الشركة حق حفر البارزة القناة في الاراضي المصرية لمدة معينة وان مصر ايضا تمارس حقوقها الشرعية في السيادة على اراضيها منذما قرر انتهاء العلاقة بين الحكومة المصرية وشركة القناة وان ذلك لم يكن الا امرا داخليا يخص مصر وحدها وان الاعتقاد بان الامتياز الممنوح للشركة والاتفاقية سنة ١٨٨٨ يعطيها صفة دولية هو اعتقاد لا سند له

اما عن الادعاء بان الحكومة المصرية قد ألغت في سنة ١٩٥٦ اختيارها لاتفاقية ١٨٨٨ ، وانها بقرار التأميم قد خرقت هذه الاتفاقية الدولية ، فان احدا لا يمكن ان يثبت ان مصر قد خرقت اي مادة من هذه الاتفاقية

تعرض السلم للخطر

سيدي الرئيس : خلال الدقائق القليلة التي تحدثت فيها ، كنت احاول التحدث عن الوضع القانوني لقرار الحكومة المصرية تأميم القناة . ولكن هذه الحكومة لم ير لها اية ضرورة لهذا القرار الذي قدمته كل من بريطانيا وفرنسا ، فان الحكومتان فضلا عن ذلك اصرتا على ادعائهما بان الحكومة المصرية تعرض للخطر السلم الدولي . ولكن هذا الخطر الذي قيل انه سيعقب تأميم شركة قناة السويس كان من الواجب ان يكون قد ظهر الى الوجود بوضوح ان على مندوب بريطانيا وفرنسا ان يبحثا عن طرق اخرى لادعاء ان الحكومة المصرية قامت بتعريض الامن والسلم الدوليين للخطر، وان مصر قد اهينت بالقلق والتهمت وهددت وعرضت لاجراءات عسكرية

وقال فوزي : ان الحكومة المصرية التي توجه اليها هذه الاتهامات هي التي تعهدت بدفع تعويضات كاملة مناسبة لحملة اسهم القناة ومصر ايضا هي التي تقدمت بعروض سخية للتفاوض بطرق الوصول الى حل سلمي لمسألة القناة

وهل من ضمن الاتهامات الموجهة لمصر انها قد نجحت في ادارة القناة وتسيير الملاحة فيها ، كثير من هذه الحقائق التي ذكرتها حكومتا بريطانيا وفرنسا بادعاء ان مصر قد خلق موقفا يهدد السلام والامن الدولي يجب محاها

مصر لا ترفض التفاوض

وقال الدكتور فوزي : اذا كانت هناك حقائق اخرى عن الادعاءات البريطانية الفرنسية ، فحتى الان لم يحدث شيء من هذا القبيل ان ممثلي بريطانيا وفرنسا قالا في مذكرتهما الى مجلس الامن في ١١ سبتمبر الماضي ان مصر لا ترفض التفاوض

ان ما ترفضه مصر ليس هو التفاوض ولكن املاء الشروط .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

حول مؤتمر لندن

ان الاجراءات التي صحبت مؤتمر لندن حول قناة السويس هي اجراءات فريدة في التاريخ ولم يكن يبدأها سوى فاقدي الثقة في انفسهم المتعثرين والمأزومين

وان مؤتمر لندن قد سبقته وصحبته استعراضات وتهديدات عسكرية لبريطانيا وفرنسا ضد مصر

ان الحكومة المصرية لم يؤخذ رأيها كما كان من الواجب في عقد المؤتمر وتحديد المالايوالدول التي تدعى اليه

اقتراح هيئة المتنفذين

وزاد في صعوبة الامور ان الدول المشاركة في المؤتمر قد وقعت قبل المؤتمر بايام على الدعوة اقتراحا بتكوين هيئة دولية لإدارة قناة السويس . وبالرغم من الصفة الاستفزازية والعدوانية لهذا الاقتراح وبالرغم من النتائج الاخرى المحزنة ، فان الحكومة المصرية بادرت منها في رغبتها في السلام - قد درست جديا مسألة الاشتراك في مؤتمر لندن ولكن ذلك لم يتحقق لاسباب كثيرة من بينها ذلك التهديد باستخدام القوة والاجراءات العسكرية التي استمر اتخاذها ضد مصر من جانب بريطانيا وفرنسا

انذار جاي ٤ دعوة

كان هذا هو الجو الذي سبق مؤتمر لندن الجو الذي عقدت فيه مصر لحضور هذا المؤتمر . ان هذا لم يكن دعوة .انما كان انذارا نهائيا بل كان اهانة لمصر .ان نكن مدعوين لحضور مؤتمر بل كنا مطلوبين للمحاكمة ، لم نكن مدعوين لحضور اجتماع بل للحضور للمحاكمة

اجراءات ضد مصر

واسمحوا لي ان اذكر هنا بعض التصريحات التي صدرت في مؤتمر لندن ، وان استعرض بعض الاجراءات التي اتخذت ضد مصر ابان انعقاد مؤتمر لندن

ان هذه التصريحات قد ردتها الصحف ، ومن الطبيعي والحالة هذه ان تكون قد رجعت من الجهات المسئولة

ان سير انتوني ايدن ادلى بتصريح لمجلس العموم في ١٢ اغسطس قال فيه : ان حكومة جلالة الملكة قد وجدت من الضروري ان تتخذ بعض الاجراءات الاحتياطية العسكرية ، وهي تهدف الى تقوية مركزها في شرق البحر الابيض، وتمكينها من مسايرة اي موقف يطرأ في هذه المنطقة .

وقد تضمنت هذه الاجراءات نقل القوات البريطانية البحرية ، واستدعاء عدد من قوات الاحتياطي ، كما تضمنت هذه الاجراءات ايضا استدعاء عدد من ضباط الجيش الاحتياطي

وفضلا عن ذلك ، ادلى سير انتوني ايدن في ٢٠ اغسطس بتصريح عن مسألة القناة فقال : انه كخطوة اولى في باب الاجراءات التي اتخذت ضد مصر قد جمدت الارصدة المصرية وصدر امر يمنع على اطراف مصر من نطاق الاسترليني في التعامل وجعل رصيد مصر من الاسترليني خاضعا لاوامر من السلطات البريطانية

هجوم اثر ضد الرئيس

كما اتخذت قرارات خاصة باموال شركة قناة السويس ورصيدها الذهبي وفي تصريح نشر في الصحف في ٢٠ اغسطس بعد ان ضمن السير دولبه هجوما قاسيا ضد الرئيس جمال عبد الناصر ، صرح بان فرنسا قررت اتخاذ اجراءات عنيفة ضد ما اسماه الدكتاتور المصري ، وذلك بالتضامن بين الدول الغربية الثلاث .

تصريحات دولبه

وفي نهاية شهر اغسطس صرح دولبه في الجمعية الوطنية الفرنسية ان النتائج التي سينتهي اليها مؤتمر لندن سوف تقرأ على الرئيس جمال عبد الناصر . واضاف انه اذا تجاهل هذه القرارات فانه - اي دولبه - يستطيع ان يؤكد للجمعية الوطنية ان الاجراءات الضرورية قد اتخذت فعلا في فرنسا ، وانها اتخذت ايضا من جانب بريطانيا

.. وانتوني ايدن

وفي ١١ سبتمبر صرح سير انتوني ايدن في مجلس العموم البريطاني بانه في الاسابيع الاخيرة اتخذت اجراءات حربية معينة في البحر الابيض ، واكد ان الحكومة ليست لها اية نية لتخفيف هذه الاجراءات . وقال ان القوات الفرنسية ينبغي ان تتاح لها فرصة الدفاع عن حقوقها العديدة . واضاف ان بريطانيا منحت قوات فرنسا جميع التسهيلات الممكنة التي تطلبها . وفي ١٢ سبتمبر صرح سلوين لويد بان استيداء مصر في اتفاقية بريطانيا فرصة الرد على ذلك بوقف تدفق مياه النيل من سد ( اوين ) الذي يتحكم في مياه النيل التي تحتاجها مصر.

تصريحات متزيس

وفي ١٣ سبتمبر الماضي قال السير متزيس رئيس وزراء استراليا في البرلمان : ان استخدام القوة لا ينبغي استبعاده او منعه ، وان الاجراءات الاقتصادية ينبغي الا تستبعد هي الاخرى .

وحتى بعد الاجتماع المجلس بالمسألة الحالية فانه يقال لنا المرة بعد المرة الليلا تنسى ، ان استخدام القوة من جانب فرنسا وبريطانيا لم يستبعد نهائيا ..

ودعوني اقتبس مثلا واحدا لهذا ، قال اليوم الثاني من هذا الشهر اعلن السير سلوين لويد ان القوة سوف تستخدم لحل امر مسألة قناة السويس ، ويجب ان يلاحظ انه في جميع هذه الاشارات الى استخدام القوة لم يترك مجالا للشك بان المقصود هو استخدام القوة مباشرة من جانب الحكومتين البريطانية والفرنسية ، وليس من جانب الامم المتحدة

وان هذه التهديدات باستخدام القوة هي في الحقيقة موجهة مباشرة الى الامم المتحدة ، وتشمل هذه التهديدات التحركات العسكرية والاجراءات الاقتصادية ضد مصر ، وهي ما لا يبررها شيء ولا يمكن تفسيرها .

معارضة استخدام القوة

واكثر من ذلك فهي اجراءات تتعارض معارضة صريحة مع التصريحات التي ادلى بها هؤلاء الاشخاص انفسهم فيرفع ، فان دكتور ايفات ، زعيم المعارضة الاسترالية صرح في مجلس العموم الاسترالي الثاني والعشرين من شهر سبتمبر الماضي بان حزب العمال البريطاني يعارض فرض العقوبات الاقتصادية ، لانها نوع من الحرب ، بل انها اكثر من الحرب وادنى منها .وان الرأي العام يعارض بالاجماع استخدام القوة ضد مصر ، لانها تتعارض تمام المعارضة مع ميثاق الامم المتحدة

ضرورة المفاوضات

كذلك فان لورد هالشام صرح في مجلس اللوردات البريطاني يوم ١٤ سبتمبر الماضي بانه يتفق مع الحكومة في ضرورة المفاوضات للوصول الى تسوية لايجاد نظام دولي او ضمان ، واضاف المضاف قائلا انه لتجنب مواجهة مسبوقة في التوفيق بين تهديدات الحكومة وبين القوانين السائدة التي تنظم استخدام القوة ومعنى يقول ايضا انه قد تملكه الحيرة بسبب حشد القوات العسكرية واستعراضها في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط ، فلي خلال السنوات الخمسين الماضية حدث تحول تام في نظرية حول استخدام القوة . وقال : ان استخدام القوة عمل ينكره القانون ، وان هذا هو رأي عدد كبير من الدول التي تتعامل معها بريطانيا

تحذير زعيم العمال

كذلك فان مستر هيوجيتسكيل زعيم المعارضة البريطانية صرح في مجلس العموم البريطاني يوم ١٢ سبتمبر بانه ايلهويتيس الوزارة البريطانية تحذيرا بانه اذا فكر في استخدام القوة في مشكلة قناة السويس فان المعارضة البريطانية لن تؤيده

مشكلة المرشدين

وقال جيتسكيل ايضا ان الموقف بالنسبة للمرشدين خطير جدا، وان الحكومة البريطانية كان يجب ان تتحاشى ممارسة اي ضغط عليهم للانسحاب من عملهم ، بل الى التشهير بالمثل

واضاف هيو جيتسكيل ان شركة القناة اصدرت بيانا كان من الواضح جدا انه غير ضروري، قالت فيه للمرشدين انه يجب عليهم ان يختاروا بين الاستمرار في العمل او الاستقالة، وحسبما اعتقد انذاك هو الخاص مشر من السطو

مؤامرة مكشوفة

وقال جيتسكيل : ان هذا البيان لم يكن سوى مؤامرة مكشوفة لوقف العمل في القناة، فان كانت الحكومة البريطانية قد اشترت

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الدكتور محمود فوزي يتحدث ، والرفيق ديمتري شيبلوف يستمع قبيل الغداء مجلس الامن امس ... « صورة مرسلة بالراديو خصيصا للأهرام »

في هذا القرار ، وبما انها تتحدث عن الافريقيين الذين انتهكوا اتفاقية ١٩٤٨ ، فانه يسأل الحكومة ما اذا كانت تعتقد انها هي ايضا قد انتهكت هذه الاتفاقية

ان التهديد باستخدام القوة والاعمال العدائية ضد مصر قد اصاب العالم بصدمة، وقد بعث الفزع جيئا بالبلاوى والمثل العليا ، في مجال السلوك الدولي التي رسمتها ميثاق الامم المتحدة

وبالاضافة الى المادة الثانية من الفقرة الثالثة من ميثاق الامم المتحدة ، التي تنص على ان تحاول جميع الدول اعضاء الامم المتحدة حل مشاكلهم بالطرق السلمية ، بصورة لا يتعرض بسببها السلام الدولي والامن للخطر ، فان هناك نصوصا اخرى من مواد الميثاق ، مثل الفقرة الرابعة من المادة الثانية التي تنص على ان تمتنع كل الدول الاعضاء عن استخدام القوة ضد سلامة اراضي الدول الاخرى . ومع ذلك فان رئيس وبعض اعضاء الحكومتين البريطانية والفرنسية قد شنوا عمدا ، وفي مناسبات عديدة هجمات طائرات على رئيس الدولة المصرية وحكومة مصر. وفضلا عن ان هذا العمل يخالف ما يجب ان يسود في العلاقات بين الحكومات من اخلاق كريمة ، فان هذا العمل ينطوي ايضا على كل معاني التدخل الشرير في شئون مصر الداخلية .

مصر لم ترفض الملاحة

سيدي الرئيس زارت دعبر لجنة برئاسة رئيس وزراء استراليا ، وفقا لقرار مؤتمر لندن الاول ، من اليوم الثالث الى التاسع من شهر سبتمبر الماضي ، وقد طرحت هذه اللجنة مصر بين القبول او الرفض . وقالت اللجنة انها مفوضة من قبل الدول الثماني عشرة في الاتصال بالحكومة المصرية لتقدم لها بالنيابة عن تلك الدول اقتراحات معينة بشأن مستقبل الملاحة في القناة . وكان الموقف الذي اتخذته اللجنة واصرت عليه هو الاقتصار بكل دقة على تقديم نصوص الاقتراح الذي قدمته الدول الثماني عشرة

وقد اوضح رئيس اللجنة هذا الامر ايضاحا تاما قبل قيامه بمهمته ، وخلال الرحلة الاولى منها . ولقد حان الوقت لكي يدرك العالم ان مصر لم ترفض ابدا ان تساهم في مفاوضات صحيحة بقصد الوصول الى تسوية سلمية عادلة للمسألة ، ولكن يبغي الجهات ان تبدأ ان تدرك هذه الحقيقة .

سؤال يحتاج الى جواب

سيدي الرئيس .. لقد اصغيت باهتمام الى التصريحات التي القيت اخيرا في مجلس الامن يوم ٢٦ سبتمبر الماضي ، وفي الجلسة السابقة للمجلس عندما تكلم وزيرا خارجية بريطانيا وفرنسا . ولقد درست دراسة دقيقة القرار الاخير الذي قدماه الى المجلس . ففي الجلسة التي عقدها المجلس يوم ٢٦ سبتمبر الماضي القى مندوب بريطانيا على المناقشات التي دارت في المجلس عقدها « صفقة الاسلحة التي تمت في سبتمبر عام ١٩٤٧ » وقال انه يعتبر هذه الصفقة اولى الخطوات الكبرى في سلسلة الاحداث فيما يتعلق بهذا الموقف الحالي . اما كيف توصل المندوب البريطاني الى هذا الاستنتاج فان ذلك سؤال مازال يحتاج الى جواب

البقية صفحة ٤

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

# خطاب مصر فى مجلس الامن

بقية التشور فى الصفحة الخامسة

والحقيقة ان حكومة بريطانيا ، وغيرها من الحكومات العليمة انها ، وابتداعلى ان اعارض اشد المعارضة ان تبيع اسلحة لمصر ، واصر على ذلك بصوء نية . فلم ترفض ان تبيع لمصر اقل مايمكن ان تحتاج اليه من سلاح. فاصدة بذلك اذلالها وتعريضها لانواع الهجوم والعدوان المسلح بمواجهة الحالات الصديدة التي اصدر المجلس فيها قرارا بالقوم ، دون ان يستطيع ان يفعل شيئا فا فيمنسلية ، وان يضع حدا لهذا الموقف الذى لايحتمل .

والى جانب ذلك كانت حكومة بريطانيا تغدق مزيدا من الاسلحة على العتدى بوتلوم مصر في الوقت نفسه لانها تشترى بمالها الخاص اسلحة على اساس تجارى بحت ، وهى اسلحة لايمكنها الاستغناء عنها لضمان سلامتها

مسالة القرض

والان .. هل تسمحون لى ان اتحدث عن الخطوة الكبرى التالية فى مجرى الاحداث فيما يتعلق بالمسالة التى نبحثها وهى مسالة العون والقرض الذى كان سيمنح لمصر لمعاونتها فى بناء السد العالى

ترتيبات متفق عليها

ان الانسحاب الفجائى دون اى انذار سابق لمصر من الترتيبات التى كان قد تم الاتفاق عليها ، وما صاحب ذلك الانسحاب من حملة خبيثة مغرضة ضد اقتصاد مصر، ومن زعزعة ثقة العالم فى متانة مركزها المالى .

اننا يا سيدى الرئيس ندرك جيدا ان لشركة مثلا حق تغيير رايه فيما تعلق بتمويل احدى الشركات ، ولكن ما يدعو الى التساؤل هو ان يتم ذلك التغير فجاة ، وعلى التقيض من جميع التدابير التى اتخذتها تلك الشركة . ولكن ما هو اسوا من ذلك ، ولا يمكن التقكير فى ان البناء قد يتطلب ، هو ان يطوف بالسوق مندد بالشركة وسوء مركزها المالى . وحتى اذا كان ذلك صحيحا ، فانه يمكن فى تلك الحالة رفع قضية على البناء لسوء نيته وتعمده الاساءة الى الشركة ويطالبه بالتعويض .

قيمة مركز مصر الاقتصادى

واننى لاعتقد ان المجلس سوف يوافقنى دون الدخول فى اية تفاصيل ، الا اذا اراد المجلس ذلك ، على ان مركز مصر الاقتصادى قوى متين ، وان نظرة واحدة الى الميزان وحساب المدفوعات ، والتجارة الخارجية ، وارتفاع نسبة الانتاج والدخل القومى ، تدل على سلامة الاقتصاد المصرى وزيادته ٢٠٪ خلال العامين الماضيين، مما يفند اية اوهام او شكوك حول مركز مصر الاقتصادى

اسباب رفض القرار

سيدى الرئيس : اما فيما يتعلق بمشروع القرار المقدم من بريطانيا وفرنسا فى الجلسة السابقة ، فانى اقول ان مصر لو كانت عضوا فى هذا المجلس المحترم لكنت اداليت بصوتى ضد هذا القرار ، وكل ما يقضى لى الان هو ان اعرض بكل اختصار الاسباب التى تجعل حكومتى تعارض هذا القرار وترفضه

اجراء مفاوضات

اننا نعتبر هذا القرار مجرد اعادة للقرار الذى اتخذته بريطانيا وعدة دول اخرى اثناء مؤتمر لندن لاعادة تقديم الاقتراح هنا . وهو الاقتراح الذى رفضه فعلا بعض الدول هنا لاسباب لايمكن اعتبارها تافهة او تعسفية . ولقد كان من الافضل ان تتم الموافقة على اجراء مفاوضات ، لانشاء هيئة مفاوضات كذلك فان من بين اهم الموضوعات والاهداف التى يجب تحقيقها . اولا انشاء نظام للتعاون بين الهيئة المصرية لادارة قناة السويس وبين الدول التى تستخدم القناة مع الاخذ بعين الاعتبار سيادة مصر وحقوقها ومصالح الدول المستخدمة للقناة

على ان توضع لهذه الهيئة القواعد الاساسية العامة والمبادىء التى يجب عليها ان تتذكرها وهى تجرى مفاوضاتها . ومن حسن الحظ ان هناك قواعد اساسية ومبادىء عامة لايوجد عليها اى خلاف وتظهر بموافقتنا الاجمالية

وارغب الان ان اذكر مسالة خاصة بطريقة المفاوضة . انه يوجد فى هذا المجال نوعان مختلفان من الحلول ويحسن بنا ان نقررهما. اولهما هو ان نقرر قبل ان نجرى المفاوضات نتيجة مثل تلك المفاوضات وثانيهما ان نترك هيئة المفاوضات حرة دون ان يكون هناك اية جهة تتولى توجيهها ومبدأ ضمان حرية الملاحة فى قناة السويس بالنسبة لجميع الدول وفى جميع الاوقات هو المبدأ الاساسى الاول بالنسبة لجميع المبادىء الاخرى التى يجب ان يكون دليلا ومرشدا لهيئة المفاوضة .

وثانيهما انشاء نظام للرقى يرسوم المرور على ان يضمن هذا النظام الدول التى تستخدم القناة معاملة عادلة لا يشوبها اى استغلال وتخصيص نسبة مئوية معقولة من دخل القناة لتحسين هذا المرفق وتوسيعه .

www.ethraadl.com